وحدة جمع المعلومات المالية

سبتمبر 2025م

التحليل الاستراتيجي الثاني لجريمة

"النصب والاحتيال"

www.fiu-ye.com

محتوى الدراسة:

- الملخص التنفيذي
- المقدمة
- المنهجية والنطاق (تحليل كمي ونوعي، مصادر البيانات، النطاق الزمني والجغرافي)
- الغرض من الدراسة
- التحديات
- تحليل بيانات الإخطارات (من الوحدة)
- تحليل بيانات وزارة الداخلية (إدارة أمن عدن)
- الجهات المستفيدة
- أهم النتائج (مؤشرات الاشتباه)
- التوصيات (تشريعية، رقابية، تقنية، توعوية...)
- خطة التواصل والنشر
- التغذية العكسية

الملخص التنفيذي

تُعد جريمة **النصب والاحتيال** من أبرز الجرائم الاقتصادية التي تهدد نزاهة النظام المالي والأمن الاقتصادي في الجمهورية اليمنية. ومع التطور المستمر في الأساليب الاحتيالية وتزايد تعقيدها، إضافةً إلى اتساع دائرة المتأثرين بها، بادرت وحدة جمع المعلومات المالية إلى إعداد هذه الدراسة التحليلية المتخصصة بهدف الإحاطة الشاملة بأبعاد هذه الجريمة، ورصد أنماطها، والكشف عن مواطن الضعف المؤسسية والتشريعية التي تستغلها الجهات الفاعلة لارتكابها.

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية مزدوجة، جمعت بين التحليل الكمي والنوعي. حيث شمل ذلك تحليل البلاغات والإخطارات الواردة إلى الوحدة، إضافةً إلى البيانات الرسمية من وزارة الداخلية (إدارة أمن عدن)، والمقابلات النوعية مع ممثلي جهات إنفاذ القانون والمؤسسات المالية. كما تم توظيف أدوات التحليل الإحصائي والنمذجة لفهم الاتجاهات السائدة، والخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمشتبه بهم، ودراسة السيناريوهات الاحتيالية الأكثر شيوعًا.

وتهدف الدراسة إلى:

- دعم متخذي القرار في تصميم **استراتيجيات وقائية فعالة**.
- تمكين الجهات الرقابية من تطوير أدوات **الإنذار المبكر**.
- تعزيز وعي المؤسسات المالية بمؤشرات الاشتباه المرتبطة بجريمة النصب والاحتيال.
- تسليط الضوء على الثغرات التنظيمية والمخاطر التي تهدد نزاهة النظام المالي.

وقد خلصت التحليلات إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- تصاعد وتيرة جرائم النصب والاحتيال خلال الفترة الأخيرة.
- تورط شبكات منظمة تستخدم تقنيات رقمية متطورة ووسائل تزوير ممنهجة لاستهداف الأفراد والكيانات التجارية.
- وجود قصور في التنسيق بين بعض الجهات الرقابية وضعف في آليات التبليغ والتحقيق.
- تدني مستوى الوعي العام بمخاطر التعامل مع جهات مجهولة عبر القنوات الإلكترونية.

ولتعظيم الأثر، تضمن التقرير خطة تواصل ممنهجة تستهدف رفع مستوى التنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين، وخطة نشر مدروسة لتوزيع مخرجات الدراسة على نطاق مؤسسي واسع مع مراعاة سرية البيانات الحساسة. كما خُصصت آلية للتغذية العكسية عبر استبيانات للجهات المستفيدة، بهدف مراجعة التوصيات وتحديثها بشكل دوري وفقًا للتطورات المستجدة.

وتأمل وحدة جمع المعلومات المالية أن يسهم هذا التقرير في دعم جهود الدولة لمكافحة الجرائم المالية، والارتقاء بقدرة اليمن على الامتثال لمتطلبات مجموعة العمل المالي(FATF) ، إضافةً إلى توفير قاعدة معرفية متينة تدعم صياغة السياسات الوقائية والتشريعات المستقبلية ذات الصلة.

المقدمة

تُعتبر الجرائم الاقتصادية من أخطر التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والاقتصادية على مستوى العالم، ومن أبرزها جريمة **النصب والاحتيال**، التي تمثل تهديدًا مباشرًا لثقة المتعاملين في النظام المالي، واستقرار الأسواق، وسلامة العمليات المصرفية. ومع التطور التكنولوجي السريع والانفتاح الواسع على القنوات الرقمية، بات مرتكبو هذا النوع من الجرائم أكثر قدرة على استغلال الثغرات التنظيمية والمؤسسية وابتكار أساليب جديدة تستهدف الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

وانطلاقًا من الدور المحوري لوحدة جمع المعلومات المالية في الجمهورية اليمنية في مجال **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، ورصد المؤشرات المرتبطة بالجرائم المالية، جاءت هذه الدراسة التحليلية لتسلط الضوء على جريمة النصب والاحتيال، باعتبارها من الجرائم ذات التأثير المتنامي على المنظومة المالية الوطنية.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل أنماط جريمة النصب والاحتيال وأساليبها المختلفة.
- تحديد الفئات الأكثر استهدافًا من قبل مرتكبي هذه الجرائم.
- استكشاف الوسائل المستخدمة لارتكابها.
- تقييم مدى استجابة المنظومة القانونية والرقابية للتصدي لهذه الظاهرة.

وقد تم الاعتماد على منهجيات علمية دقيقة وأدوات تحليل كمية ونوعية، استندت إلى بيانات واقعية وموثوقة من مصادر متعددة، شملت البلاغات والتقارير الواردة إلى الوحدة، وقاعدة بيانات وزارة الداخلية (إدارة أمن عدن)، إضافة إلى مقابلات مع شركاء رئيسيين في القطاعين العام والخاص.

وتأتي هذه الدراسة ضمن **الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة المالية**، وخلق مرجعية تحليلية تدعم تطوير السياسات العامة، وتعزز التنسيق المؤسسي، وتساهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر هذه الجريمة وسبل الوقاية منها.

ثالثًا: المنهجية والنطاق

اعتمدت هذه الدراسة على **منهجية تحليلية متعددة الأبعاد** جمعت بين الأساليب الكمية والنوعية، بما يضمن تقديم صورة شاملة ومعمقة عن جريمة النصب والاحتيال في السياق اليمني. وقد تم تصميم المنهجية لتراعي خصوصية البيئة القانونية والاقتصادية في اليمن، مع الاستناد إلى المعايير الدولية المعتمدة في تحليل الجرائم المالية، وبالأخص توصيات **مجموعة العمل المالي**.(FATF)

1. التحليل الكمي(Quantitative Analysis)

- تم جمع بيانات كمية من سجلات وحدة جمع المعلومات المالية، ومن وزارة الداخلية (إدارة أمن عدن)، والمتعلقة بالبلاغات المرتبطة بجريمة النصب والاحتيال خلال الفترة من بداية عام 2024 وحتى يوليو 2025.
- جرى استخدام أدوات إحصائية لتحليل الاتجاهات، وتصنيف البيانات في جداول موحدة، وتنقيحها واستخلاص أهم المؤشرات التي تساعد في رصد الأنماط المتكررة، وتحديد مؤشرات الاشتباه الرئيسية.

2- التحليل النوعي(Qualitative Analysis)

- شمل هذا الجانب إجراء مقابلات شبه مهيكلة مع مجموعة من الأطراف المعنية، أبرزهم:
  - ممثلو وزارة الداخلية (الأمن العام).
  - البنك المركزي اليمني.
  - مسؤولو الامتثال ومكافحة غسل الأموال في عدد من البنوك والمؤسسات المالية.
- ساعد هذا التحليل في فهم السياق الاجتماعي والنفسي للجريمة، ورصد الثغرات المؤسسية والتشريعية، إضافة إلى تقييم مدى فعالية الإجراءات الوقائية المطبقة حاليًا.

3- النطاق الزمني

- تغطي الدراسة الفترة الممتدة من **يناير 2024 وحتى يوليو 2025**.
- وتمثل هذه الفترة مرحلة شهدت تحولات ملحوظة على المستوى المالي والتقني، وتزايدًا في حالات النصب والاحتيال.

4- النطاق الجغرافي

- ركزت الدراسة على المحافظات التي سجلت أعلى معدلات بلاغات وشكاوى متعلقة بجريمة النصب والاحتيال، وهي:
  - عدن
  - صنعاء
  - تعز

- حضرموت

- كما أخذت الدراسة بعين الاعتبار الاختلافات بين المناطق الخاضعة لسلطات مختلفة، وما لذلك من انعكاسات على **إنفاذ القانون وفعالية الاستجابة**.

5- مصادر البيانات

- سجلات ووثائق وحدة جمع المعلومات المالية.
- قاعدة بيانات وزارة الداخلية (إدارة أمن عدن).
- البلاغات الواردة من المؤسسات المالية والبنوك.
- تقارير الجهات القضائية والأمنية.
- مراجعة الأدبيات القانونية والتقارير الدولية ذات الصلة.

رابعاً: الغرض من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على **جريمة النصب والاحتيال** باعتبارها من الجرائم المالية المتكررة التي تمثل تهديدًا مباشرًا لنزاهة النظام المالي وثقة الجمهور وسلامة التعاملات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية. وتنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم معمّق لأساليب هذه الجريمة والفئات الأكثر استهدافًا، إضافة إلى التحديات التي تواجه الجهات الرقابية في مكافحتها.

وتتمثل الأغراض الأساسية للدراسة في:

1. **تحليل الأنماط والسلوكيات الإجرامية** المرتبطة بالنصب والاحتيال من خلال دراسة البلاغات والبيانات ذات الصلة، واستخلاص المؤشرات المتعلقة بأساليب التنفيذ والقنوات المستخدمة والانماط المستخدمه.
2. **تزويد صُنّاع القراروالجهات الرقابية بمعلومات موثوقة** تساعدهم على تطوير السياسات والإجراءات الوقائية، وتعزيز الاستجابة الوطنية.
3. **تعزيز التعاون المؤسسي** بين وحدة جمع المعلومات المالية والجهات الفاعلة الأخرى عبر بناء فهم مشترك للتحديات والثغرات المستغلة.
4. **رفع مستوى الوعي المؤسسي والقطاعي** لدى البنوك والمؤسسات المالية حول مؤشرات الاشتباه المرتبطة بالنصب والاحتيال، وتوضيح دورهم المحوري في الإبلاغ المبكر.
5. **الامتثال للمعايير الدولية** وخاصة متطلبات مجموعة العمل المالي(FATF) ، بما يسهم في تحسين جاهزية اليمن للتقييمات الدولية القادمة.

6. **تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ** بشأن سياسات المكافحة، وآليات التنسيق، وتطوير البنية القانونية والمؤسسية ذات الصلة.

خامساً: التحديات التي واجهت وحدة جمع المعلومات المالية أثناء التحليل

واجهت الوحدة عددًا من الصعوبات خلال إعداد التحليل الاستراتيجي، من أبرزها:

- **ضعف الإحصائيات المتاحة** لدى جهات إنفاذ القانون نتيجة محدودية البنية التحتية التقنية.
- **غياب نظام إلكتروني متكامل** لأرشفة القضايا القانونية، مما أدى إلى صعوبات في تتبع القضايا وتجميع البيانات.
- عدم الحصول على **تغذية عكسية تفصيلية** من جهات التحقيق والادعاء عن كافة البلاغات المرفوعة من قبل الوحدة،
- **تأثير هذه الفجوات سلبًا على دقة التحليل الاستراتيجي** وصعوبة استخلاص المؤشرات بصورة شاملة.

سادساً: تحليل البيانات الكمية والنوعية للإخطارات الواردة إلى الوحدة

قامت وحدة جمع المعلومات المالية بدراسة وتحليل الإخطارات الواردة إليها من الجهات المبلغة (البنوك وشركات الصرافة) والمتعلقة بجرائم النصب والاحتيال خلال الفترة من **يناير 2024 وحتى يوليو 2025**.

أهم الاستنتاجات المستخلصة:

1. **عدد البلاغات:**

بلغ عدد البلاغات الواردة إلى الوحدة **102 بلاغًا** بشبهة النصب والاحتيال، استخدم فيها المشتبه بهم أساليب متنوعة ومختلفة.

2. **الجهات المستخدمة:**

   - بلغت نسبة العمليات الاحتيالية المنفذة عبر **البنوك** 78%.
   - أما عبر **شركات الصرافة** فمثّلت 22% فقط.

هذا يعكس أن البنوك ذات إجراءات العناية الواجبة الضعيفة كانت أكثر عرضة للاستغلال.

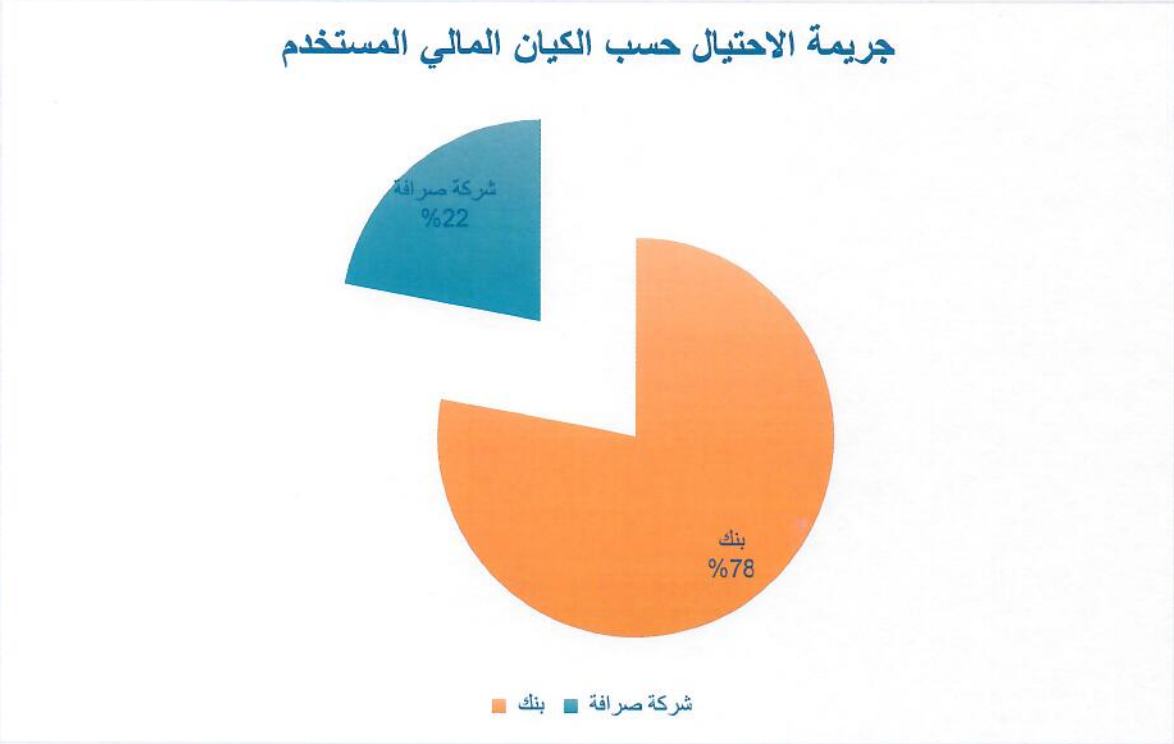

3. الكيان المستخدم في الاحتيال:

- تمت ممارسة الاحتيال بشكل شخصي من قبل **الأفراد الطبيعيين** بنسبة 91.%
- بينما شكّل الاحتيال عبر **الكيانات الاعتبارية** نسبة 9% فقط.

4. الجنس:

- شكّل الذكور النسبة الأكبر من المحتالين.(80%)
- مقابل 20% من الإناث.

5. صفة العميل:

- تبين أن المحتالين من **العملاء الدائمين** للمؤسسات المالية بنسبة 84.%
- بينما مثّل العملاء العابرون 14%، ووكلاء الشبكات 2.%

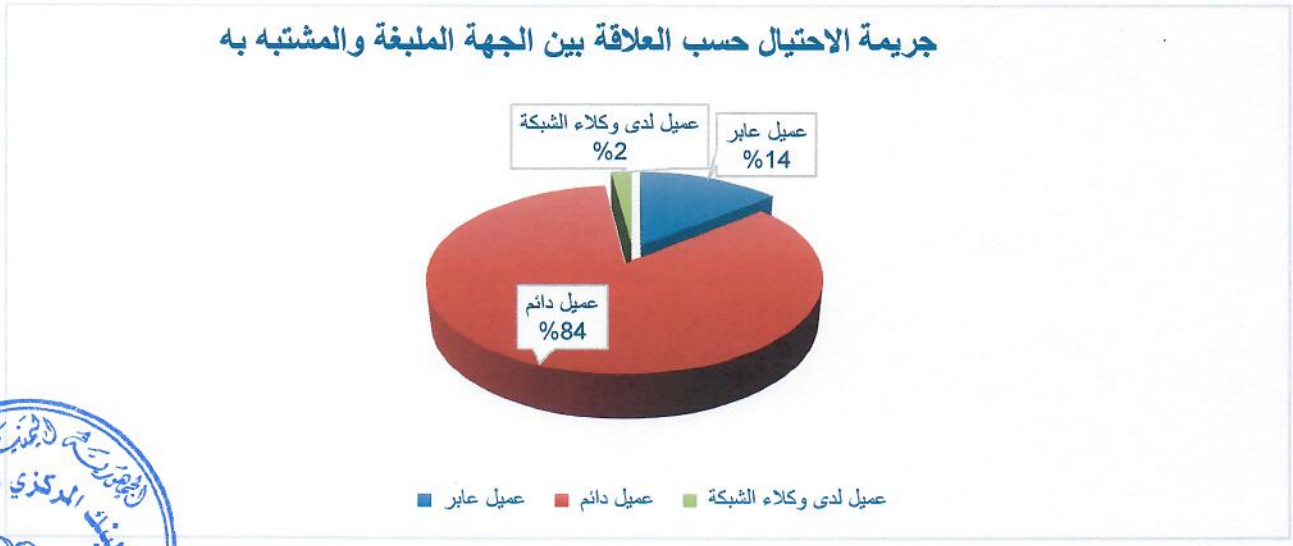

6. **الوثائق المستخدمة:**

- **البطاقة الشخصية** كانت الأكثر استخدامًا بنسبة 74%، وغالبًا كانت منتهية الصلاحية أو مزورة.
- **جواز السفر** استخدم بنسبة 16%.
- وثائق أخرى (مثل استبيانات الحصول على البطاقة في مناطق خارج سيطرة الحكومة الشرعية) بنسبة 10%.

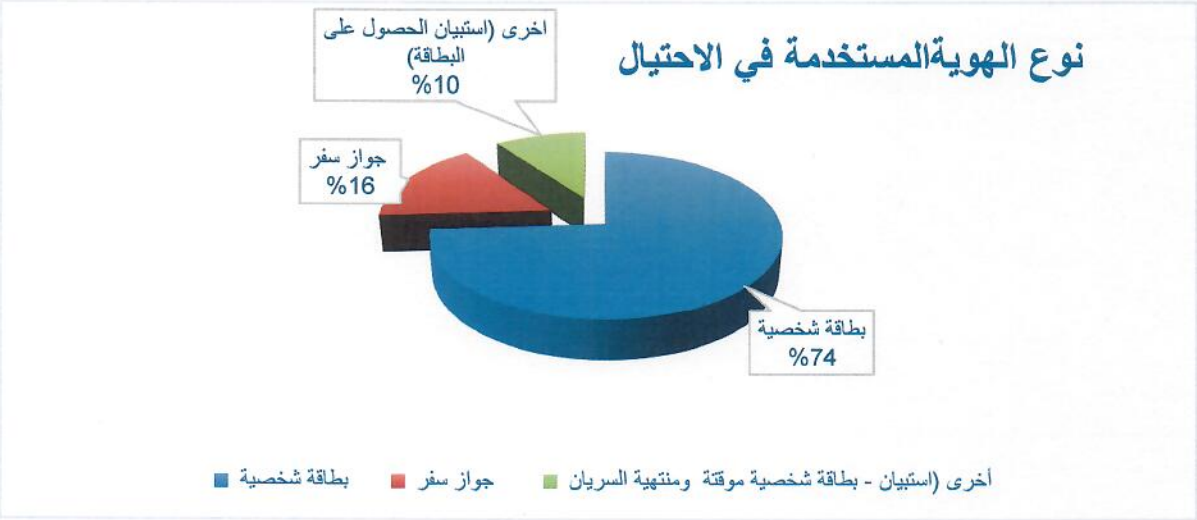

7. **الجنسية:**

- شكّل اليمنيون 96% من المحتالين.
- مقابل 4% من جنسيات أخرى (أردنية ولبنانية).

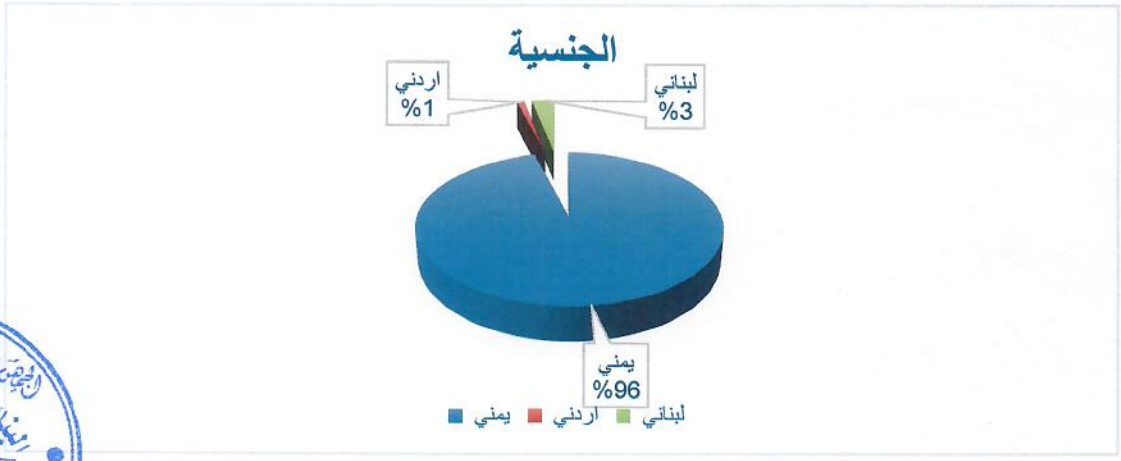

8. المهنة:

- 50%من المحتالين يعملون في المهن الحرة.
- 17%لا يزالون في مرحلة الدراسة.
- النسب المتبقية موزعة على فئات مهنية مختلفة.

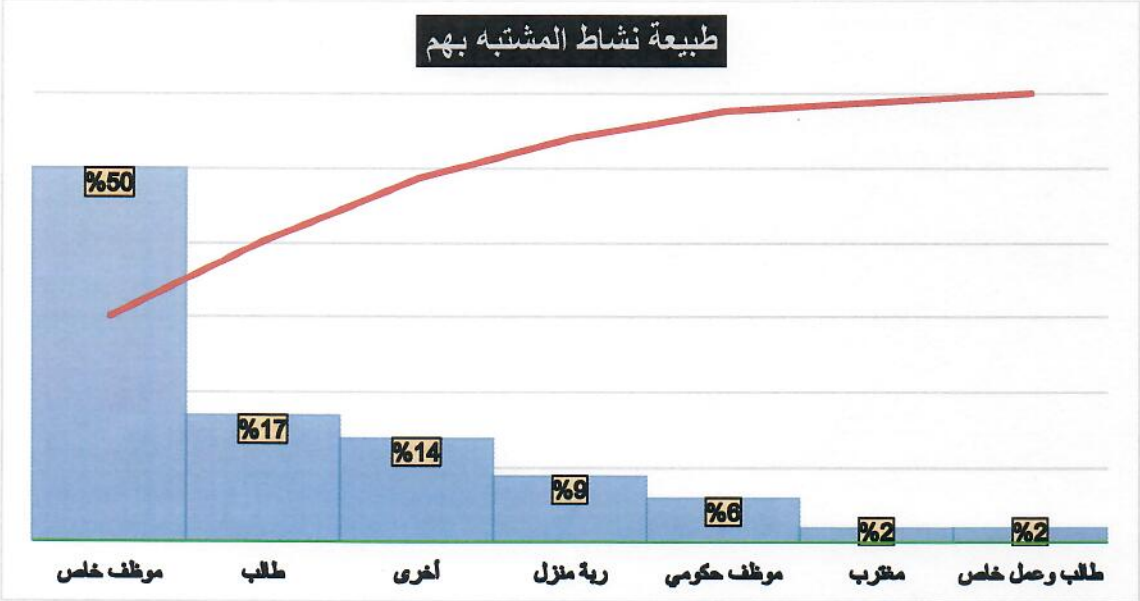

مكان الإقامة:

- 56% يقيمون في مناطق خارج سيطرة الحكومة الشرعية.
- 20% في مناطق الحكومة الشرعية.
- 22% لديهم حسابات مشتركة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وخارجها.
- 2% يقيمون خارج اليمن.

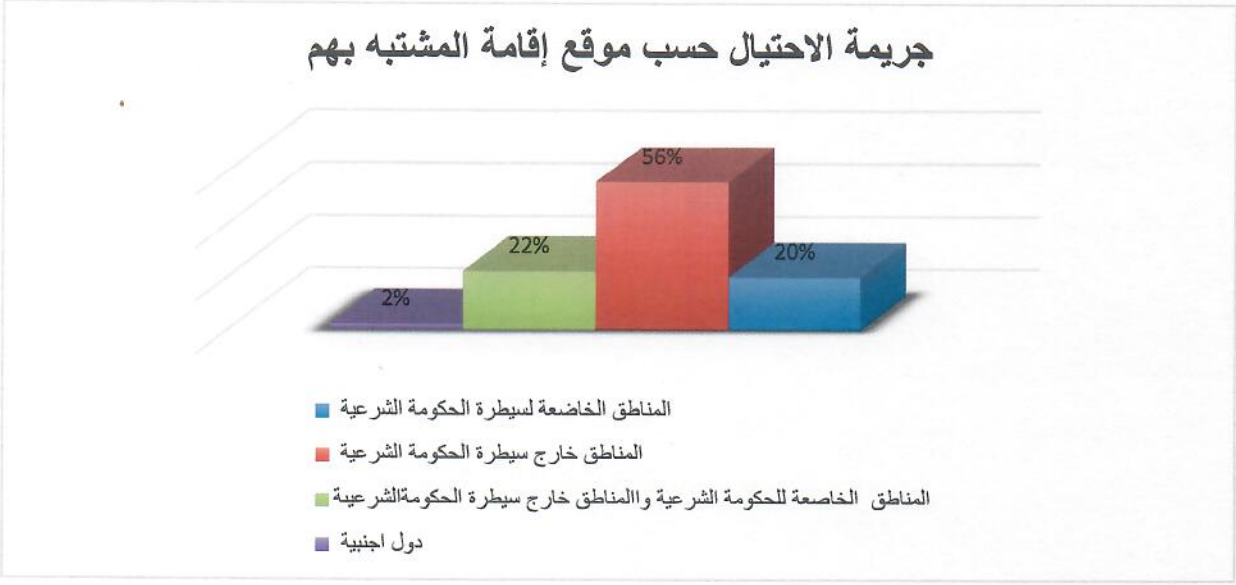

9. **العملة المستخدمة:**

- **الريال اليمني** كان الأكثر استخدامًا بنسبة 46.%
- يليه **الريال السعودي** بنسبة 30.%
- **الدولار الأمريكي** بنسبة 17.%
- عملات أخرى بنسبة 7.%

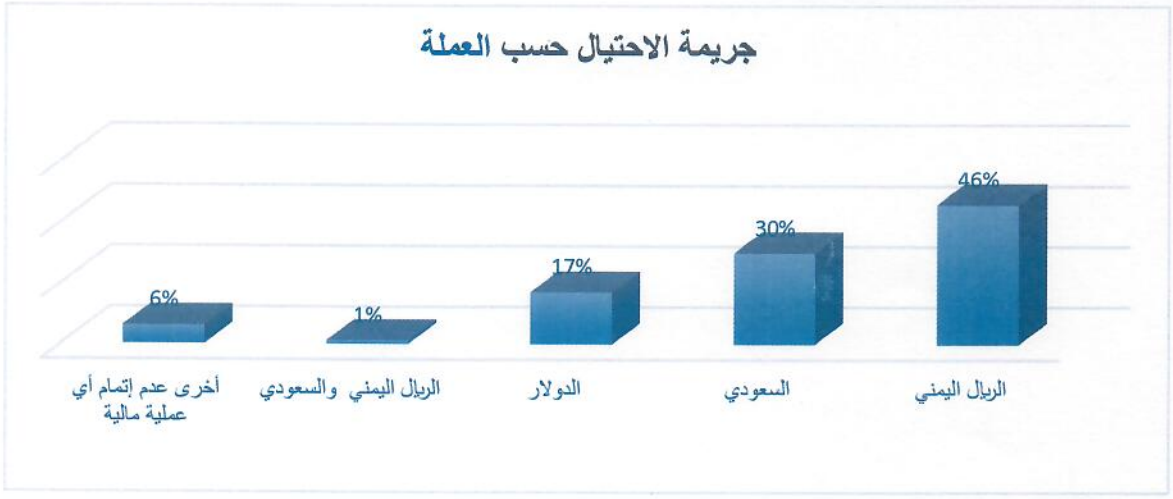

أنماط وأساليب الاحتيال الشائعة:

- **باستخدام الريال اليمني:**

استغلال الضحايا عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إيهامهم بالاستثمار في بعض المنصات بمبالغ صغيرة جدًا (1500 ريال يمني) مقابل أرباح وعمولات وعلى سبيل المثال:

- **شركة تيسكو (Tesco Marketing):** توهم الضحايا بإمكانية تحقيق أرباح عبر شراء منتجات بسيطة أو الاشتراك في المنصة، ثم الحصول على عمولات إذا جلبوا أشخاصًا آخرين للتسجيل، الربح هنا يعتمد على عدد الأشخاص الجدد وليس على قيمة المنتجات.
- **شركة بي فوريو (B4U Group):** تروّج لنفسها كشركة استثمارية في مجالات متعددة، لكنها تعمل على نظام الاشتراكات الشهرية ورسوم التسجيل، وينهار نشاطها بمجرد توقف دخول أموال جديدة.
- **سلو انه دايموند (Sluwana Diamond):** تدّعي بيع مجوهرات وألماس، لكن عائداتها الحقيقية تأتي من اشتراكات الأعضاء الجدد، بينما المنتجات مجرد غطاء شكلي.
- **جوشيال ستار لايك (Gocial Star Like):** توهم المستخدمين بأنهم سيحصلون على أرباح مقابل الضغط على "إعجاب" أو متابعة حسابات في وسائل التواصل، لكنها تعتمد على رسوم تسجيل المشتركين الجدد.
- **رويال كيو (Royal Q):** تطبيق يُسوّق لنفسه كخدمة تداول للعملات الرقمية، لكنه يجذب الضحايا عبر وعود مضاعفة الأرباح بسرعة، في حين أن مصدر الدخل الأساسي هو اشتراكات الأعضاء الجدد.
- **كيونت (QNet):** واحدة من أشهر شركات التسويق الهرمي عالميًا، تدّعي بيع منتجات استهلاكية (مثل المكملات الغذائية أو الأجهزة البسيطة)، لكن النشاط الأساسي للشركة يقوم على دفع عمولات لمن يجلب مشتركين جدد.

- **باستخدام الريال السعودي:**

إيهام الضحايا بأنهم مندوبو منظمات خيرية، بمبالغ تتراوح بين 80–150 ريال سعودي، أو عبر *التسوق الإلكتروني* بعروض أسعار منخفضة وجودة وهمية.

- **باستخدام الدولار الأمريكي:**

ينتحل المحتالون شخصيات قيادية كبيرة لاستهداف التجار والمقربين، وغالبًا تكون المبالغ كبيرة نسبيًا. كما يستخدم الدولار في معاملات تجارية بوثائق مزورة أو متناقضة.

وسائل الاحتيال والتكنولوجيا:

- يفضل المحتالون وسائل التواصل الاجتماعي (واتساب، فيسبوك، تويتر، إنستجرام) أكثر من الاتصالات الهاتفية أو الرسائل النصية.
- طرق الدفع:
  - التحويل بين الحسابات: 55.%
  - الإيداع النقدي: 37.%
  - طرق أخرى: 8.%

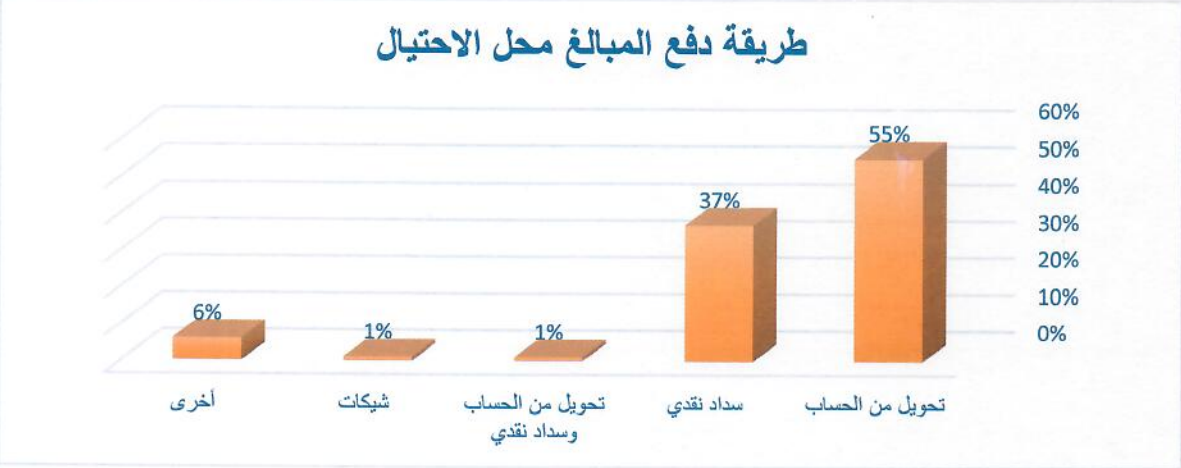

- 67%من المحتالين يطلبون من الضحايا الإيداع في حساباتهم مباشرة، مقابل 24% يفضلون الحوالات المالية.

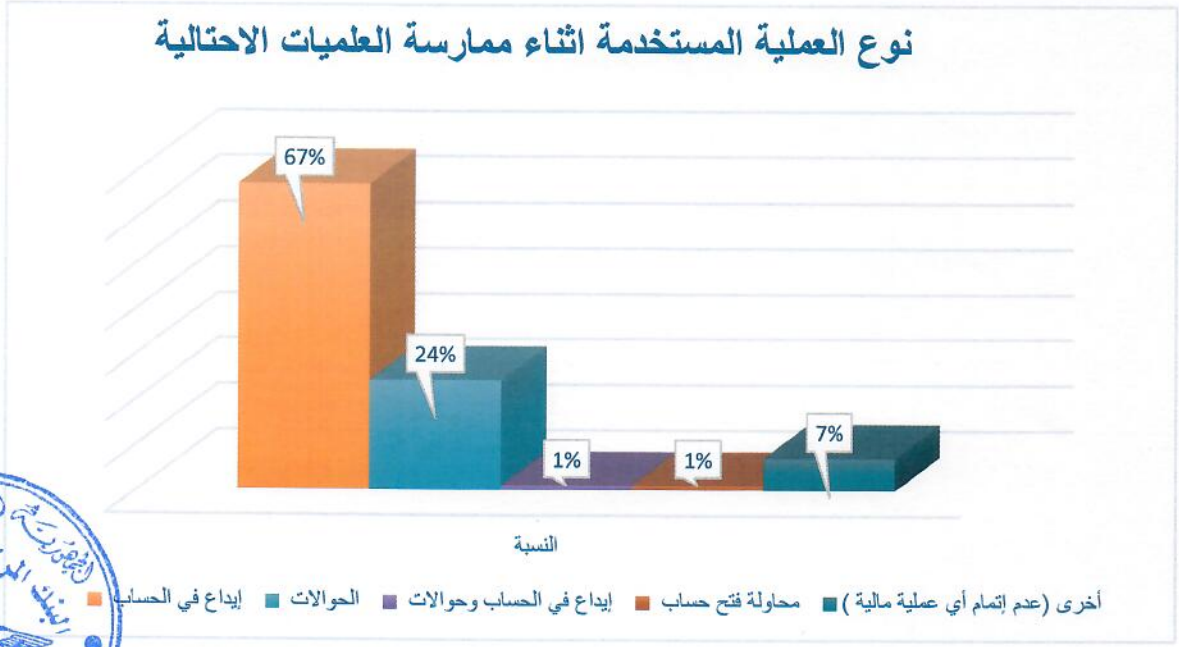

غالبية العمليات تتم عبر **مجموعات منظمة** وليس بشكل فردي، خصوصًا في حالات الاستثمار أو ادعاء الانتساب لمنظمات إنسانية

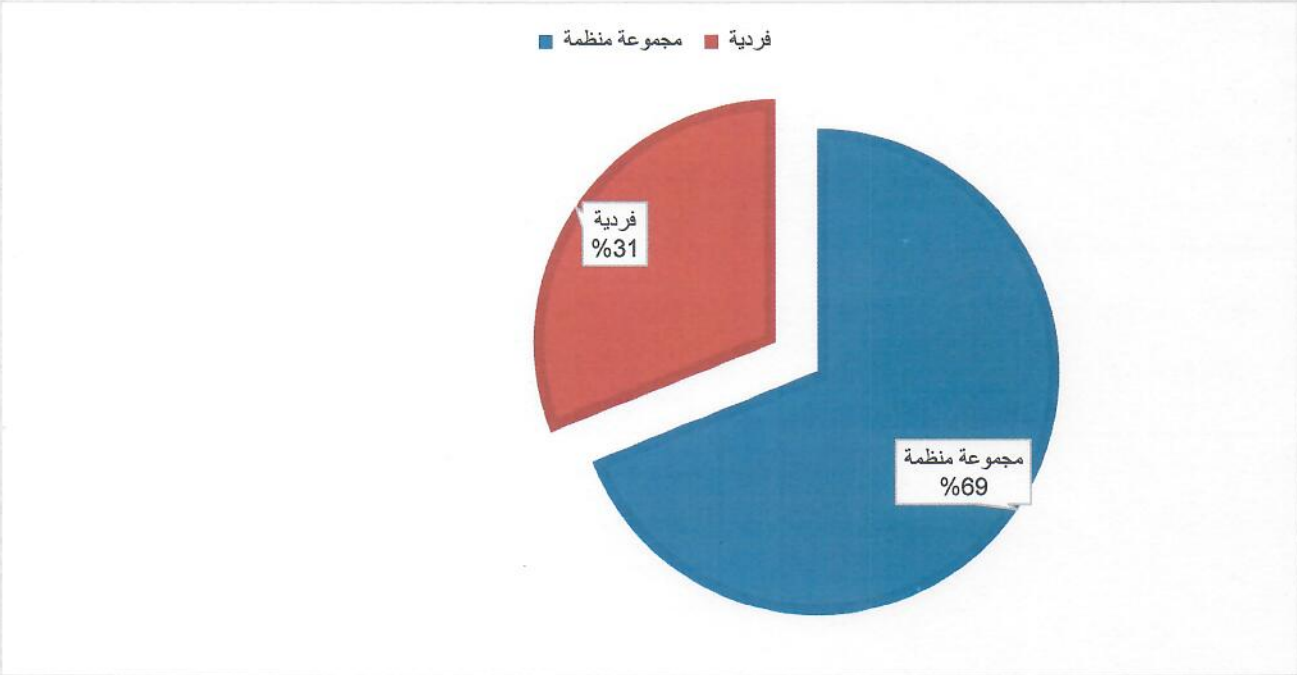

* مواقع، متاجر، منصات او استثمارات يستغلها المحتالون لإقناع الضحايا بأنها: استثمارات مضمونة تعرض سلع بأسعار منخفضه لجذب المدفوعات مقابل أرباح وعمولات عالية وسريعة، ويتم تشجيع الضحايا على جلب أصدقاء جدد مقابل عمولات إضافية وعند وصول عدد الضحايا إلى مستوى معين، يختفي المحتالون أو تُغلق المنصة، تاركة الضحايا بخسائر مالية جسيمة،كما يستفيد المحتالون من شراء تقييمات ايجابيه وانشاء شهره زائفة لمنتج مشبوه، وايضاً ادعاء المحتالين بأنهم يعملون في مجال التسويق الهرمي والعملات الرقمية المشفرة واغراء الضحايا المتوقعين بالأرباح المضمونة او السريعة والسهلة عند الاستثمار في هذا المجال ، واغراء الضحايا المحتملين بشراء منتجات والحصول على أرباح او عمولة بعد فتره بسيطة .....الخ

ملاحظات عامة:

- غالبية العمليات تتم عبر **مجموعات منظمة** وليس بشكل فردي، خصوصًا في حالات الاستثمار أو ادعاء الانتساب لمنظمات إنسانية.
- استغل المحتالون **الأوضاع الاقتصادية الصعبة** وضعف الوعي، فضلًا عن القصور في إجراءات العناية الواجبة لدى المؤسسات المالية.
- ضعف الرقابة في قطاع الاتصالات مكّن المحتالين من استخدام أكثر من رقم هاتف للاحتيال على الضحايا.
- هناك فجوة زمنية واضحة بين تاريخ وقوع العملية وتاريخ الإبلاغ عنها.
- بعض المحتالين المقيمين في مناطق خارج سيطرة الحكومة الشرعية قاموا بفتح حسابات في المناطق الخاضعة لسيطرة الشرعية من اجل استقطاب ضحايا من كافة مناطق البلاد.

سابعاً: تحليل البيانات الكمية والنوعية من وزارة الداخلية (إدارة أمن عدن)

أجرت وزارة الداخلية – إدارة أمن عدن – دراسة تفصيلية للبلاغات المتعلقة بجرائم النصب والاحتيال خلال الفترة من **يناير 2024 وحتى اغسطس 2025.**

أهم النتائج والاستنتاجات:

1. **عدد البلاغات:**

بلغ عدد البلاغات الواردة **241بلاغًا.**

- عام 2024: 146 بلاغًا.
- عام 2025 (حتى يوليو): 95 بلاغًا.

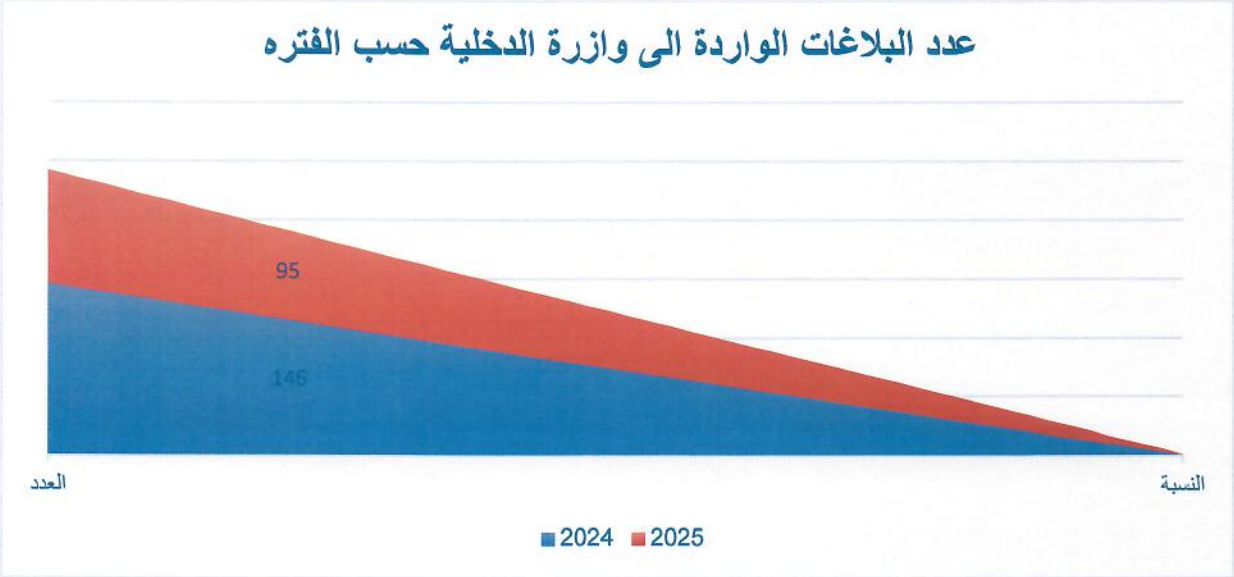

2. حالة الضبط:

- 88%من البلاغات تم ضبطها.
- 5%تم ضبطها جزئيًا.
- 6%لم يتم ضبطها.
- 1%ظلت مجهولة

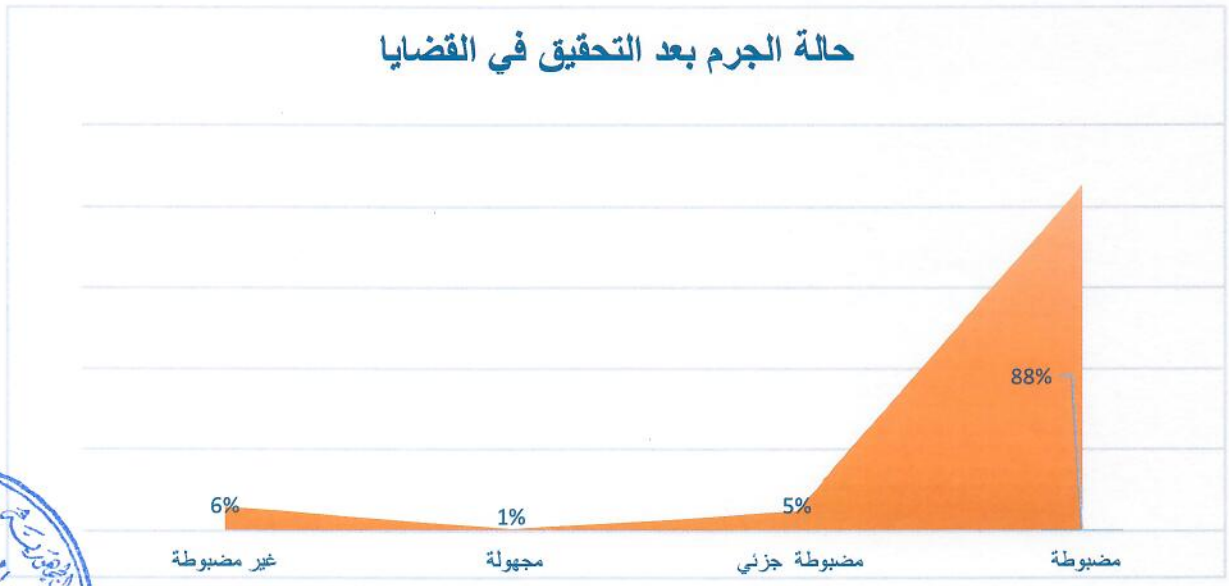

3. الفئات العمرية للضحايا:

- 52%تتراوح أعمارهم بين 14 – 34 عامًا.
- 40%بين 35 – 55 عامًا.
- 8%بين 56 – 76 عامًا.

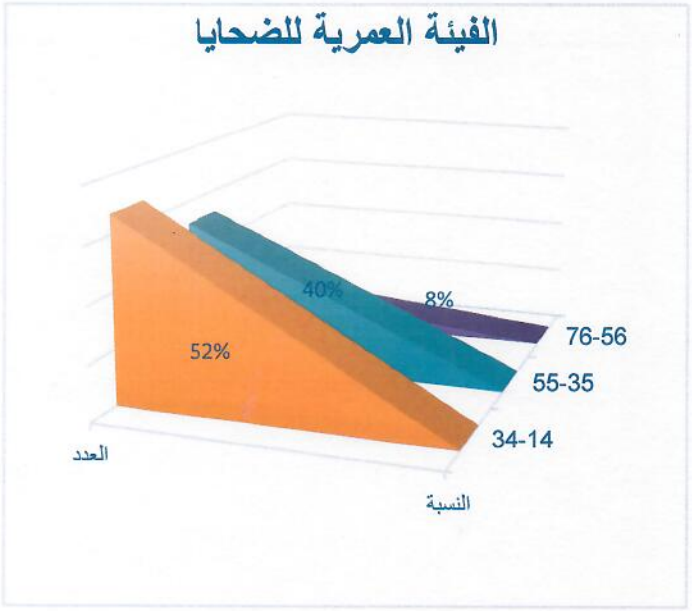

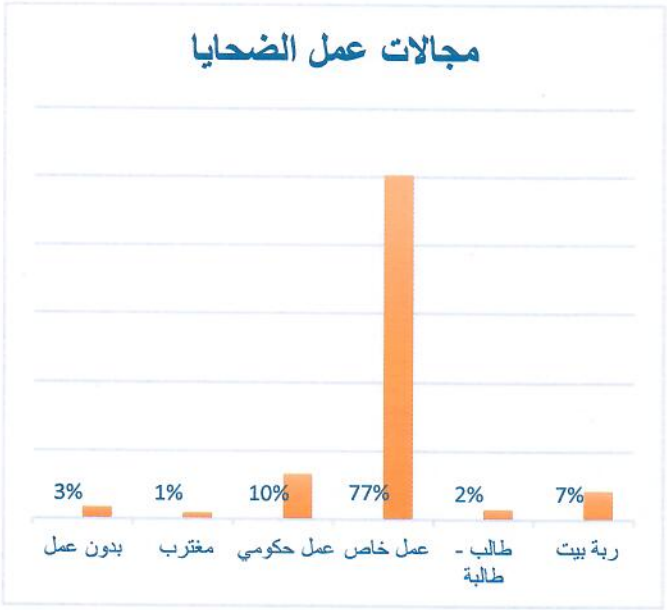

4. الفئات العمرية للمشتبه بهم:

- 55%بين 14 – 34 عامًا.
- 40%بين 35 – 55 عامًا.
- 5%بين 56 – 76 عامًا.

5. المستوى التعليمي للمشتبه بهم:

- 41%يحملون شهادات ثانوية.
- 28%شهادات ابتدائية.
- 24%شهادات جامعية.
- 8%غير محدد.

40%

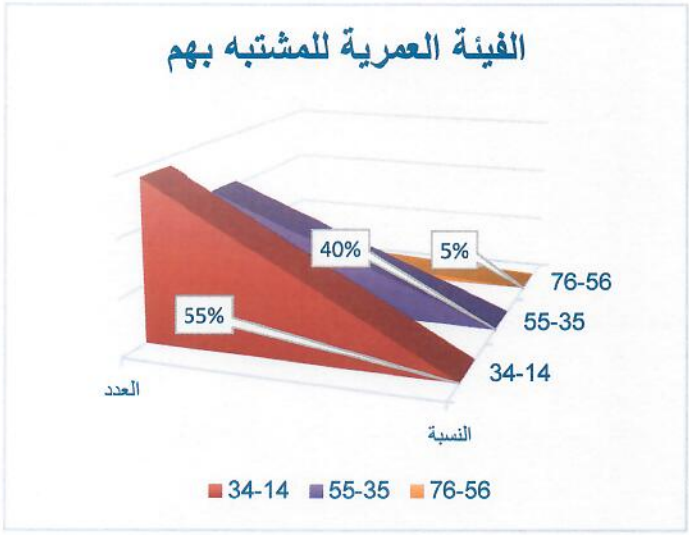

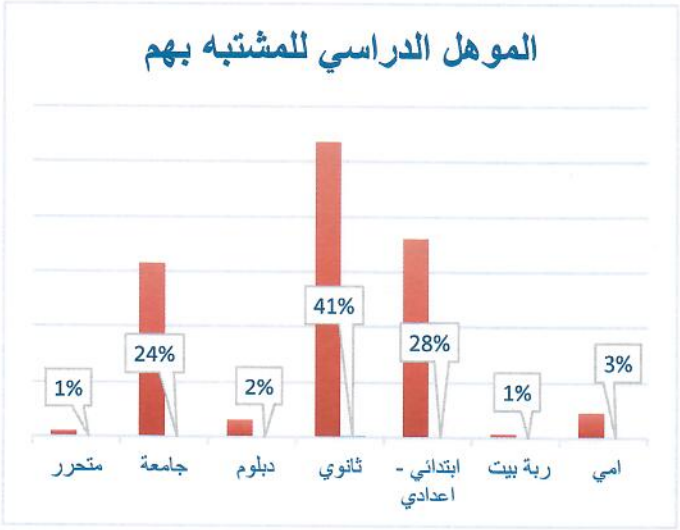

6. الوضع الوظيفي للمشتبه بهم:

- 76%يعملون في القطاع الخاص.
- 17%يعملون في القطاع الحكومي.
- 5%عاطلون عن العمل.
- 2%غير محدد.

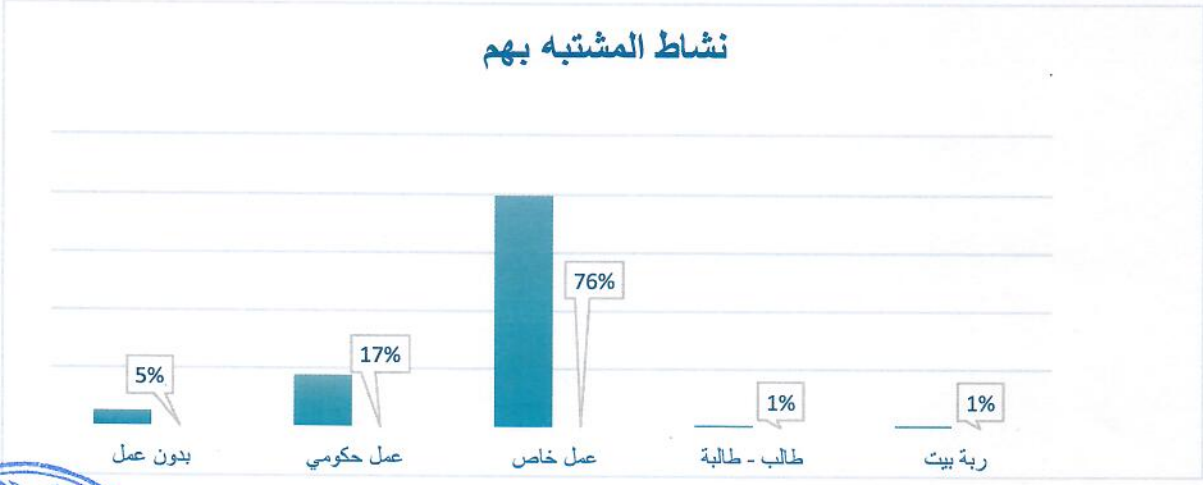

7. طبيعة الجريمة:
   - بعض القضايا تضمنت أكثر من محتال واحد (جرائم منظمة).
   - بعض الجناة تمكنوا من الفرار، مما جعل القضايا مجهولة بالنسبة للوزارة.
8. مصير القضايا بعد التحقيق:
   - 230بلاغًا تمت إحالتها إلى النيابة العامة.
   - 10بلاغات لا تزال قيد التحقيق.
   - بلاغ واحد تم حفظه.

ثامناً: الجهات المستفيدة من الدراسة

تُعد نتائج هذه الدراسة ذات أهمية بالغة لعدد من الجهات التي يمكنها الاستفادة المباشرة من مخرجاتها، وتشمل:

1. **المؤسسات المالية** :البنوك، شركات الصرافة، ومقدمو خدمات الدفع الإلكتروني، بما يمكنها من تعزيز إجراءات العناية الواجبة ورصد مؤشرات الاشتباه.
2. **جهات الرقابة والإشراف** :مثل البنك المركزي اليمني، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الصناعة والتجارة، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لدعم جهودهم في تطوير السياسات الرقابية.
3. **جهات إنفاذ القانون** :الأجهزة الأمنية والقضائية المختصة، لتقوية آليات التحقيق والمتابعة القضائية في قضايا النصب والاحتيال.

تاسعاً: أهم النتائج (مؤشرات الاشتباه)

أظهرت نتائج الدراسة مجموعة من **المؤشرات الأساسية** التي يمكن الاعتماد عليها لرصد جرائم النصب والاحتيال، وقد تم تصنيفها إلى محورين رئيسيين:

أولًا: مؤشرات تتعلق بسلوك العميل

- تقديم معلومات أو مستندات غير دقيقة أو يصعب التحقق من صحتها (مثل بطائق هوية منتهية أو إثباتات سكن مزورة).
- رفض الإفصاح عن مصدر الأموال أو تقديم مبررات غير منطقية للمعاملات المالية.
- الإلحاح غير المبرر على سرعة تنفيذ العمليات أو محاولة تجاوز إجراءات التحقق.

- ظهور العميل بشكل غير معتاد في أكثر من مؤسسة مالية لتنفيذ عمليات متشابهة خلال فترات قصيرة.
- تنفيذ عمليات مالية من أجهزة أو مواقع جغرافية لا تتناسب مع النطاق الاعتيادي لحركة العميل.

ثانيًا: مؤشرات تتعلق بالتحويلات والمعاملات

- تنفيذ تحويلات متكررة بمبالغ صغيرة إلى عدة مستفيدين دون وجود علاقة واضحة بينهم وبين العميل.
- تنفيذ معاملات مالية لا تتناسب مع النشاط الاقتصادي أو المهنة المصرح بها للعميل.
- استخدام طرف ثالث غير معروف لتنفيذ عمليات مالية نيابة عن العميل.
- سحب مبالغ كبيرة أو الرصيد بالكامل مباشرة بعد استلام تحويلات واردة من مصادر مختلفة.
- تعدد شكاوى العملاء بوقوعهم ضحايا للاحتيال بعد تنفيذ تحويلات من حساباتهم.
- استلام حوالة ثم طلب تجزئتها إلى حوالات متعددة لأشخاص مختلفين.